المبحث الأول

الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة البحث

أفرزت الانهيارات والأزمات المالية المتعاقبة والتي يموج بها العالم كثيراً من القضايا التي باتت موضع اهتمام دولي متنامٍ، ومن أبرز تلك القضايا انهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى، وأهمها شركة إنرون التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، وشركة ورلدكوم الأمريكية للاتصالات عام 2002م، والتي هزت الاقتصاد الأمريكي بشدة، أدت هذه الانهيارات إلى تفاقم الشك، وعمق هوة عدم الثقة بالمعلومات المقدمة من قبل قطاع الشركات العاملة في الخدمات المالية، أدى ذلك إلى ضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية؛ نتيجة لذلك شهدت الساحة الدولية الاقتصادية بزوغ مفهوم اصطلح على تسميته بحوكمة الشركات؛ وذلك لمراجعة ما يعتري ضعف الرقابة في هذه الشركات؛ لذا قامت العديد من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم، والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، مثل : لجنة كادبوري Cadbury Committee التي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury Best Practice عام 1992م في المملكة المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance عام 1999م، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية، ولجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت مقترحاتها عام 1999م، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام2002م[1].

علاوة على ذلك حدوث الأزمة المالية العالمية التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ شهر أغسطس 2008م، والتي نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛ كل ذلك يرجع إلى الفساد الإداري والمحاسبي، وضعف دور مراقبي الحسابات في التأكد من صحة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي

---

(1) محمد أحمد إبراهيم خليل،"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسات على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**،(بنها: جامعة بنها،كلية التجارة، العدد الأول،2005م)،ص:1-2.

تتضمنها هذه القوائم، بالإضافة إلى نقص الإفصاح والشفافية، وعدم إظهار المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية .

إن من إيجابيات هذه الفضائح المالية أنها بينت عدم وجود قواعد موضوعية ومستقلة في المجال المحاسبي، وأن الأنظمة المحاسبية المعمول بها ما هي إلا صورة من الاتفاقيات التي تستلزم إصلاحا حقيقيا يمكّن من تجنب هذه الانحرافات، خاصة الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها المؤسسة المعنية. وحتى نضمن نزاهة المعلومة وصدقها وصحة الحسابات المعروضة، ونضمن أيضا فعالية الأنظمة المحاسبية المستعملة، يجمع المتخصصون على ضرورة توفر أنظمة حوكمة للشركات تكون جيدة وتمنع تواطؤ المراجعين مع من لهم علاقات ومصالح في الشركة، كأعضاء مجالس الإدارة مثلا. إن وجود نظام حوكمة جيد يعني المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري[2].

ثانياً: طبيعة مشكلة البحث

إن تشابك الاقتصاد العالمي لا يترك أي مؤسسة مالية - وخاصة الإسلامية - بمأمن عن التطورات الدولية، بدليل الانعكاسات السلبية التي تركها انهيار الشركات العملاقة في الأزمات المالية في دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده اقتصاد الولايات المتحدة من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002م، والذي أفقد صغار المساهمين ثقتهم بالاستثمار في الشركات الكبيرة؛ لذا فقد تزايد الاهتمام بضرورة تطبيق آليات الحوكمة لمنع انتشار حالات الفساد الإداري والمحاسبي الناتجة عن استغلال السلطة وقلة الشفافية وعدم الإفصاح عن الأوضاع المالية لكثير من الشركات حول العالم مما لفت انتباه المؤسسات الدولية إلى ضرورة الاهتمام بالجوانب السلوكية والأخلاقية[3]. والناظر إلى الدين الإسلامي يجد أنه يعتمد على الالتزام

(2) دبلة فاتح بن عشي بشير،"حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق"،**بحث مقدم لمؤتمر الندوة العلمية الأولى السوق المالية السعودية - نظرة مستقبلية**.(أبها: جامعة الملك خالد، من 3-4 ذو القعدة، 1428هـ)، ص:1.

(3) صالح بن عبد الرحمن السعد، "العوامل المؤثرة على السلوك الأخلاقي في بيئة المراجعة السعودية: دراسة ميدانية (استكشافية)"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المجلد (48)، العدد(1)، يناير2011م)، ص:190-192.

بأخلاق التعامل الحميد وأنها من أساسيات الدين، حيث إن بناء الأخلاق على أساس عقائدي ضمان لتثبتها واستقرارها وعدم العبث بها، والأخلاق الفاضلة مادة بناء المنظمات وأساس تقدمها ورمز ثقافتها وحضارتها، وهي ما استحسنته الفطرة السليمة، واتفقت عليه جميع الأعراف البشرية والرسالات السماوية حتى ختمت بأكملها أساساً لحسن الخلق، وهي رسالة الإسلام الخالدة على يد أكمل الناس خُلقاً وخَلقاً المصطفى صلى الله عليه وسلم[4].

وحيث إن تطبيق مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية يصبح أكثر تعقيداً لما لها من عمليات مصرفية معقدة تختلف شكلاً ومضموناً عن العمليات المصرفية التقليدية بالإضافة إلى وجود مجلسين هما مجلس الإدارة ومجلس الشريعة (هيئة الرقابة الشرعية) والتي قد تتداخل في بعض الأحيان في أهدافها ووظائفها[5]، علاوة على ذلك فإن اقتران مسمى هذه المصارف بالإسلامية يرتب عليها تبعات التقيد بالمعايير والضوابط الشرعية، وضرورة أن يتوافق وصفها بالإسلامية مع حقيقة عملها، وأن تبين للناس مدى التزامها بالضوابط الشرعية التي تصدرها الهيئات الشرعية بها[6]، ونظراً لما اتسمت به تجارب بعض المصارف الإسلامية بالعديد من الاختلالات في التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية حتى أصبح الكثير من الكتاب والباحثين ينتقدونها واصفين إياها بأنها تقوم فقط بمحاكاة لعمليات المصارف التقليدية، وتحاول إيجاد الطرق والحيل ولتبرير عملياتها غير الشرعية تحت إطار إسلامي مع أن فيها الكثير من الربا والغرر في الباطن[7].
بناءً على ما سبق تظهر مشكلة هذا البحث والتي يمكن إبرازها من خلال الأسئلة الآتية :.

---

(4) نورة سيد مصطفى،"البعد السلوكي والأخلاقي لمبادئ الحوكمة رؤية إسلامية" ، **ورقة بحثية قدمت في مؤتمر حوكمة الشركات المحور الخامس / الحوكمة ومواجهة الأزمات المالية البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات**.(أبها: جامعة الملك خالد، من 6-8 جمادي الآخر 1430هـ)،ص: 6.

(5) شوقي عبد العزيز الحفناوي، "حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي"، **ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العلمي السنوي الخامس.** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، من 8-10 سبتمبر 2005م).ص:1.

(6) المراجعة الشرعية،" الحوكمة فى المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية"، **مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية(البنوك ـ شركات التأمين ـ شركات الوساطة)**. (الرياض : مركز القانون السعودي للتدريب بالتعاون مع هيئة السوق المالية، من17-18 ابريل 2007م)، ص:9.

(7) شوقي بورقبة،،"الحوكمة في المصارف الإسلامية"،**ورقة بحثية مقدمة في حوار الأربعاء العلمي**.(جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي،في16-11-1430هـ)،ص: 13.

1- هل لمبادئ الحوكمة أصل في الشريعة الإسلامية؟
2- هل يوجد فرق في تطبيق الحوكمة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؟
3- هل يمكن أن تساهم هيئات الرقابة الشرعية في دعم عملية الحوكمة في المصارف الإسلامية؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث أساساً إلى التعرف على الجوانب السلوكية والأخلاقية لحوكمة الشركات من المنظور الإسلامي. وتفصيلاً إلى:

1- التعرف على واقع الحوكمة في النظام السعودي.
2- دراسة الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات .
3- دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على المصارف السعودية.
4- التعرف على دور هيئات الرقابة الشرعية في تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الإسلامي.

رابعاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق نظام حوكمة الشركات لضمان جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة، وقلة الدراسات التي تناولت الجوانب الأخلاقية الإسلامية لحوكمة الشركات، وأثر تطبيقها على المصارف الإسلامية. فقد اتضح أنه من أسباب ظاهرة انهيار الشركات والمؤسسات هو شيوع الفساد الأخلاقي في القائمين بإدارة هذه الشركات والمؤسسات سواء في الجوانب المالية أو المحاسبية أو الإدارية، وافتقاد الممارسة السليمة للرقابة، وعدم الاهتمام بسلوكيات وأخلاقيات الأعمال وآداب المهنة، علاوة على ذلك فإن الاهتمام بالجوانب السلوكية والأخلاقية الإسلامية يسهم في تعزيز ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين؛ نتيجةً لطبيعة العلاقة بين هؤلاء وبين المصارف الإسلامية القائمة على الأمانة والصدق والشفافية[8]. كما تظهر أهمية البحث في اهتمام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التي

---

(8) صالح بن عبد الرحمن السعد،" المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية استكشافية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**،(جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قدم في 1431/7هـ، ومقبول للنشر في العدد(1)،1434هـ، ص:2-4.

أصدرت رأيا للجنة معايير المحاسبة حول "متطلبات إفصاح إضافية لخدمة مستخدمي القوائم المالية للشركات المساهمة" في 1433/4/10هـ، حيث يهدف هذا الرأي إلى تحديد المعلومات الإضافية التي يلزم الإفصاح عنها في القوائم المالية لمساعدة المستفيدين من القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المعتمدة على فهمهم لطبيعة معاملات الشركات وفقا لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

خامساً: منهج البحث

تحقيقا لأهداف البحث فإن الباحثة سوف تجمع في بحثها بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وذلك بهدف استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي الإسلامي والتقليدي والمتعلقة بموضوع البحث، واستنباط الجوانب المختلفة لحوكمة الشركات والسلوك الأخلاقي من المنظور الإسلامي. ثم استقراء مدى تطبيق ذلك في الواقع العملي للمصارف السعودية.

سادساً: حدود البحث

سوف يقتصر البحث على التعرف على حوكمة الشركات من المنظور الإسلامي والتقليدي، ودراسة الأبعاد المحاسبية لها، وواقع تطبيقها في القطاع المصرفي، والتطبيق الميداني على القطاع المصرفي بنوعية (الإسلامي والتقليدي) في المملكة العربية السعودية، ولن يتعرض البحث لدور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في شركات المساهمة، كما لن يتعرض البحث لبيان أثر تطبيق حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية.

سابعاً: الدراسات السابقة

1- دراسة المطيري (2003م)[9]

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات من الناحيتين النظرية والتطبيقية، مع الإشارة إلى التجارب الدولية في كيفية تطبيقها لذلك المفهوم، كما ناقشت الدراسة مدى توفر حوكمة الشركات في قطاع الأعمال السعودي، وقد أشارت هذه الدراسة إلى ظهور العديد من المنظمات والهيئات المتخصصة في تقديم أفضل الممارسات في إدارة الشركات، كما سعت معظم دول العالم إلى إعداد قواعدها الخاصة لحوكمة الشركات ، علماً بأن الظروف الاقتصادية والسياسية للدول لعبت دوراً رئيساً في تبنيها وإعدادها لمبادئ حوكمة الشركات، كما أظهرت الدراسة توافر معظم أدوات حوكمة الشركات في السعودية ضمن مجموعة من الأنظمة والقوانين، ومن أهمها نظام الشركات السعودي، ونظام المحاسبين القانونيين، وكان من أهم ما أوصت به الدراسة، تفعيل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية.

2- **دراسة الحفناوي (2005م)[10]**

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير الإطار الفكري لحوكمة الشركات، وتشخيص وعلاج أهم أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي لحوكمة الشركات، ولتحقيق الهدف المنشود لهذه الدراسة قام الباحث بدراسة تحليلية معتمدة على منهجي الاستقراء والاستنباط. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

أ. أن الفكر والتطبيق المحاسبي قد أصابتهما أمراض خطيرة تساعد على التلاعب والغش المالي والفني والفساد الإداري في الشركات، وكثيراً ما تؤدى بها إلى التدهور والإفلاس. وأن أهم وأخطر هذه الأمراض: الاختلال الأخلاقي، وانعدام الحسم في بعض المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة، وتعقد مقاييس الأداء.

ب. إن علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي المشار إليها يكمن في نشر ثقافة الحوكمة، ونبذ فكرة تعارض مصالح الفئات المعنية بالشركة، وتشجيع البحوث والدراسات المحاسبية التي تهدف إلى تقييم وتطوير المعايير والممارسات المحاسبية للوصول إلى أفضل المعايير والممارسات وفقا لمتطلبات الحوكمة الجيدة والإلزام بتطبيقها، وكذا تفعيل جميع عناصر الإطار الفكري لحوكمة الشركات عملياً.

3- **دراسة خليل (2005م)[11]**

---

(9) عبيد بن سعد المطيري، "تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**. (الكويت: جامعة الكويت، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2003م)، ص: 281-305.

(10) شوقي عبد العزيز الحفناوي، **مرجع سابق**، ص:1-43.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات، وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وصياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، ومحاولة التعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية التي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية. وكان من أهم نتائج الدراسة تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدة الاقتصادية، كما أثبتت الدراسة وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات.

4 - دراسة AlNodel and Hussainey (2006م)[12]

في هذه الدراسة قام الباحثان بدراسة الإفصاح الالكتروني لحوكمة الشركات السعودية. وبناءً على دراسات سابقة قام الباحثان بعمل قائمة لبعض بنود حوكمة الشركات التي من المحتمل أن يتم الإفصاح عنها بواسطة الشركات السعودية، وبعد ذلك تم تحليل محتوى الموقع الالكتروني لكل شركة للوقوف على مستوى الإفصاح وفقا لهذه البنود. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن القطاع البنكي كان أكثر القطاعات إفصاحاً، بعد ذلك يأتي قطاع الخدمات، في حين أن القطاع الصناعي كان الأقل من حيث التعرض لحوكمة الشركات في المواقع الإلكترونية للشركات، مما يعني أن مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات الكترونيا يختلف من شركة لأخرى.

5- دراسة شحاته (2006م)[13]

---

(11) محمد أحمد ابراهيم خليل، **مرجع** سابق، ص:1-60.

(12) Ali AlNodel and Khaled Hussainey, "Corporate Governance Online Reporting by Saudi Companies: A Sector Specific Analysis", **paper presented at the Role of Accounting Information in Activating Stock Market Conference**,(Alriyadh: King Saud University, from 5-6 December 2006), p:1-32 .

هدفت هذه الدراسة – بشكل رئيسي – إلى استطلاع آراء مراقبي الحسابات والمستثمرين في مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

أ. أكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة تأثراً بآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل هي خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب الإدارة، وأقلها مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية.

ب. أن أكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة تأثراً بآليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات هي درجة الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات، وأقلها مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية.

ج. يحقق اتباع آليات حوكمة الشركات قدراً ملائماً من الطمأنينة للمستثمرين ومتخذي القرارات اعتماداً على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لآليات حوكمة الشركات.

6- دراسة السعدني (2007م)[14]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الشفافية المطلوب تحقيقها في ظل حوكمة الشركات من خلال الإفصاح بالتقارير المالية حتى يتمكن أصحاب المصالح من الاطمئنان إلى الموقف المالي للشركة و تقييم موقف الاستثمارات، وقد توصلت الدراسة إلى:

أ. إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية بين متطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من

---

(13) إبراهيم السيد المليجي شحاته، "دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**. (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة ، المجلد الثالث والأربعون ،العدد الأول،سبتمبر2006م)، ص:1-67.

(14) مصطفى حسن بسيونى السعدني، **مدي إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**،المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة)،4-5 ديسمبر 2007 م ، الإمارات العربية المتحدة،ص: 1-36.

جهة أخرى، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.

ب. إن من أفضل الوسائل لاجتذاب الاستثمارات ولضمان إنتاجية ملائمة لذلك الاستثمار هي توفير نظام عادل وفعال، يحتكم إلى حوكمة الشركات ويتصف بالشفافية والنزاهة والمساءلة وجودة الإفصاح عن البيانات المالية عن طريق جودة المعايير المحاسبية وكذلك معايير المراجعة ومعايير إعداد التقارير المالية.

7- دراسة المعتاز (2007م)[15]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض ما ورد في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ 1427/10/21هـ. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت كبير في الإفصاح بين الشركات المساهمة السعودية، فبينما التزمت بعض الشركات بمتطلبات الهيئة التزاماً كبيراً فإن أغلبية الشركات كان التزامها بمتطلبات الإفصاح متفاوتاً بين الضعيف وشبه المعدوم، حيث اسند الباحث هذا الضعف في الافصاح الى حداثة اللائحة، وعدم النص على العقوبات المفروضة في حال عدم التقيد بها.

8- دراسة AlNodel and Hussainey(2006م)[16]

(15) إحسان صالح المعتاز، " مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن متطلبات لائحة حوكمة الشركات"، **بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة –السوق المالية السعودية نظرة مستقبلية**، (أبها: جامعة الملك خالد، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، من 13–14 نوفمبر 2007م)،ص: 1–17.

(16) Ali AlNodel and Khaled Hussainey, "Corporate Governance Online Reporting by Saudi Companies: A Sector Specific Analysis", **paper presented at the Role of Accounting Information in Activating Stock Market Conference**,(Alriyadh: King Saud University, from 5-6 December 2006), p1-32.

في هذه الدراسة قام الباحثان بدراسة الإفصاح الالكتروني لحوكمة الشركات السعودية. وبناءً على دراسات سابقة قام الباحثان بعمل قائمة لبعض بنود حوكمة الشركات التي من المحتمل أن يتم الإفصاح عنها بواسطة الشركات السعودية، وبعد ذلك تم تحليل محتوى الموقع الالكتروني لكل شركة للوقوف على مستوى الإفصاح وفقا لهذه البنود. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن القطاع البنكي كان أكثر القطاعات إفصاحاً، بعد ذلك يأتي قطاع الخدمات، في حين أن القطاع الصناعي كان الأقل من حيث التعرض لحوكمة الشركات في المواقع الإلكترونية للشركات، مما يعني أن مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات الكترونيا يختلف من شركة لأخرى.

9- دراسة بصفر (2007م)[17]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به لجان المراجعة لتفعيل الحوكمة في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للجان المراجعة دوراً في تفعيل حوكمة الشركات من خلال الرقابة على نظام الرقابة الداخلية، مما قد يسهم في حماية أصول الشركة وحقوق المساهمين، أما فيما يتعلق بالرقابة على القوائم المالية والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وإدارة المخاطر فإنه لا يوجد دور للجان المراجعة لدعم حوكمة الشركات؛ مما قد يؤدي إلى عدم ثقة المساهمين في مصداقية القوائم المالية للشركات المساهمة.

10- **دراسة الرحيلي (2008م)[18]**

(17) عفاف سالم بصفر، **دور لجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية- دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير.(جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، 2007م)، ص: 1- 178.

(18) عوض سلامة الرحيلي، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات- حالة السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة**. (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 1، 2008م)، ص: 179-212.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، والتعرف على أسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة، مع بحث ومناقشة دور لجان المراجعة كأحد ابرز دعائم هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة العربية السعودية. وقد أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية إلا أن هناك بعض المحاولات الجادة للتعريف بهذا المفهوم وآليات تطبيقه على أرض الواقع. كما أشارت الدراسة إلى أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة تلعب دوراً مهماً في تطبيق هذا المفهوم في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة.

11- دراسة سامي (2009م)[19]

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

أ. إن الهدف الرئيس من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية

ب. إن الاختصاصات التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، وكذلك دعم مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات.

ج. إن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دور محوري في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى تشكيل لجان مراجعة من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

12- دراسة الشحاتة والبرغوثي (2009م)[20]

---

(19) مجدي محمد سامي ،"دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، (الإسكندرية ، جامعة الإسكندرية ،العدد الثاني ، المجلد 46 ،يوليو 2009م)، ص:1-42.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور ركائز الحوكمة المتمثلة بالرقابة والإفصاح وإدارة المخاطر في تجنب المنظمات المصرفية مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري، فضلاً عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للمنظمة بما يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية؛ حيث توفر الحوكمة معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال والعمل على استقرار تلك الأسواق، وقد خلصت الدراسة إلى أن لركائز الحوكمة القدرة على الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية، من خلال تفعيل الرقابة بصورة متكاملة وتفعيل مبدأ الرقابة الذاتية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيئة الرقابية للمصرف، والتوسع في الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى دراسة كل من دوافع الإدارة والأساليب التي تلجأ إليها للتأثير على التقارير المالية من قبل إدارة المخاطر.

13- **دراسة القرني (2009م)**[21]

هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى تحديد أسباب عدم التزام الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية بالإفصاح وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات المساهمة الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية السعودية، كما هدفت إلى تقديم بعض المقترحات لتطوير اللائحة. وقد خرجت الدراسة بتحديد عدد من الأسباب التي تؤدي إلى عدم التزام الشركات المساهمة والمدرجة في سوق الأسهم السعودية بلائحة حوكمة الشركات، ومنها حداثة اللائحة، وعدم النص في اللائحة على أي عقوبة في حالة عدم الإفصاح؛ مما قد يشجع بعض الشركات على عدم الالتزام باللائحة، وقد خرجت الدراسة إلى عدد من التوصيات المناسبة، ومن أهمها أن تكون لائحة حوكمة الشركات إلزامية؛ نظراً لأهميتها سواء للمساهمين أو لأصحاب المصالح أو للاقتصاد الوطني ككل، مع تحديد عقوبة تطال الشركات المعنية في حالة عدم الالتزام بمتطلبات اللائحة،

---

(20) عبدالرزاق شحاته وعبد الناصر حميدان،"ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية"، **بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول- الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، (سطيف: جامعة فرحات عباس، من 20-21 أكتوبر 2009م)، ص:1-24.

(21) أحمد بن عبد القادر القرني، " مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات-دراسة ميدانية-"،**مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة**. (جدة: جامعة **الملك عبد العزيز**، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد 24، العدد 2، 1430هـ)، ص:111-157.

والنظر في إمكانية إدخال مفهوم حوكمة الشركات في خطط المناهج الدراسية لتكريس مفهوم الحوكمة لدى المجتمع وبنائه على أسس علمية سليمة لما فيه من نشر الوعي بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

14- دراسة المجالي (2009م)[22]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر أبعاد الحوكمة - الشفافية والمساءلة والكفاءة والمساواة والمشاركة - وأثرها في الفاعلية التنظيمية لدى العاملين في المصارف التجارية في الأردن، وقد نتج عن هذه الدراسة وجود تصور بدرجة متوسطة لدى العاملين بالمصارف الأردنية لأبعاد الحوكمة، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز هذه الأبعاد لدى العاملين من خلال إعداد برامج للعاملين في المصارف للاستغلال الأمثل لأبعاد الحوكمة، إضافة إلى ضرورة تفعيل دور المصارف المركزية بالتركيز على تشجيع المصارف بالكشف عن مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة.

15- دراسة باشيخ (2009م)[23]

هدفت هذه الدراسة الاستكشافية إلى التعرف على أثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية، وقد نتج عن هذه الدراسة أن الالتزام بتطبيق لائحة حوكمة الشركات ينعكس إيجابا على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي للشركة؛ ويرجع ذلك إلى أن الالتزام بتطبيق اللائحة سوف يؤدي إلى أن يكون هناك زيادة في شفافية التقارير المالية للشركات وبالتالي تكون هناك ثقة أكبر فيها، كما أن تطبيق لائحة حوكمة الشركات يزيد من الثقة في جودة المعلومات المحاسبية، مما يدل على وجود علاقة قوية بين لائحة حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية؛ وذلك يعود إلى أن لائحة حوكمة الشركات تعزز عملية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية مما يؤدي إلى زيادة الثقة لدى المستفيدين منها.

---

(22) آمال ياسين المجالي، "مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في الفاعلية التنظيمية في البنوك التجارية العاملة في الأردن"،**مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، (الشارقة:جامعة الشارقة، المجلد السادس، العدد الثالث،أكتوبر 2009م)،ص:183- 223.

(23) عبد اللطيف باشيخ،"أثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة استكشافية"،**مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**.(القاهرة: كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد 74، 2009م)، ص: 197- 224.

16- **دراسة بورقبة (2009م)**[24]

هدفت هذه الدراسة إلى التمييز بين الحوكمة في المصارف التقليدية والحوكمة في المصارف الإسلامية، وتحقيقا لهذا الهدف فقد كان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :.

أ. إن أهمية الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المنشأة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعاً مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، مما يؤدى إلى تنمية الاستثمارات، والمدخرات وتعظيم الربحية.

ب. إن وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المنشآت المالية الإسلامية سيعود عليها بمزيد من النجاح، وسيدعم توسع عملياتها، على أن ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المنشأة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية، وكذا إدارة الرقابة الشرعية بنوعيها الداخلية والخارجية.

ج. إن تطبيق مبادئ حوكمة المنشآت في المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة حتمية يأتي من خلال تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يبتعد بها عن أي تدليس أو جهالة أو غرر.

د. إن المصرف الإسلامي يكون كفؤا إذا نجح مديروه في تحقيق الهدفين في نفس الوقت، هدف مالي لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين، وهدف ديني لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

17- **دراسة مخلوف (2009م)**[25]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الإفصاح والحوكمة على الأداء المالي لمنظمات الأعمال في ظل الأزمات المالية العالمية، وتحقيقا لهذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة وتحليل الأدبيات التي تبحث في أهمية الإفصاح والحوكمة والشفافية، وآثار الأزمة على اقتصاديات العالم العربي، وكان من أهم نتائجها :

---

(24) شوقي بو رقبة،**مرجع سابق**، ص:1-20.

(25) أحمد مخلوف ،" الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي"، **ورقة بحثية قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**.(سطيف: جامعة فرحات عباس، من 20 -21 أكتوبر 2009م)، ص:1-20.

أ. يمكن لمنظمات الأعمال التي تطبق مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية - وهي مفاهيم إسلامية وإن اختلفت المسميات - أن تتجنب الأزمات المالية؛ لأنها سوف تحارب الفساد، وتصدر قوائم مالية تعبر عن الواقع الفعلي.

ب. لم يسبق وأن تعرض النظام الاقتصادي الإسلامي إلى أزمات كالتي يشهدها النظام الرأسمالي، وذلك بسبب تفعيل تداول المال وعدم الاحتكار والزكاة، والتكافل الاجتماعي، بل زاد على ذلك أنه في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز لم يكن هناك فقراء ليأخذوا من مال الصدقة. ولا يوجد مجال للمقارنة بين أحوال المسلمين اليوم وأسلافهم في فترة الحكم الرشيد.

ج. لم يلق مبدأ حوكمة الشركات الاهتمام الكافي من حيث الأبحاث والدراسات وخاصة من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يعتمد على الصدق والأمانة والعدل، وهي مبادئ نشأت مع بزوغ شمس الإسلام، بل بدأ الاهتمام به مؤخرًا وعند حدوث الأزمات العالمية الكبيرة.

18- دراسة مصطفى (2009م)[26]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز البعد السلوكي والأخلاقي لمبادئ حوكمة الشركات، حيث قامت الباحثة بعرض لأهم عناصر مبادئ حوكمة الشركات من خلال الرؤية الإسلامية وهي المسئولية، والمساءلة، والشفافية، والعدالة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشريعة الإسلامية شريعة خصبة ثرية، غنية بالأصول والمبادئ، غنية بالأفكار والاجتهادات، ولديها ثروة فقهية لا تملكها أمة من الأمم، فهي شريعة أكمل وأعدل وأغنى من كل الشهادات التي يعترف بها المنصفون من غير أتباعها، ولا حرج على المسلمين أن يقتبسوا من غيرهم أي نظام جزئي، يرى أهل الرأي وأهل الحل والعقد فيهم أنه نافع لمجتمعهم، ملائم لطبيعتهم وحضارتهم.

19- دراسة Abu-Tapanjeh (2009م)[27]

---

(26) نورة سيد أحمد سيد أحمد مصطفى ،"البعد السلوكي والأخلاقي لمبادئ الحوكمة رؤية إسلامية "،**مؤتمر حوكمة الشركات ، 6-8 جماد الاخر 1430هـ -2009م ،جامعة الملك خالد ،أبها** ،ص:1- 40.

(1) Abdussalam Mahmoud Abu-Tapanjeh, "Corporate governance from the Islamic perspective; Acomparative analsis with OECD principles", **Critical Perspectives on Accounting**, vol 20,2009, p:556-567.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة حوكمة الشركات من المنظور الإسلامي، من خلال مقارنة المبادئ الإسلامية لحوكمة الشركات مع المبادئ التقليدية لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى أن المبادئ التي تدعو إليها حوكمة الشركات موجودة منذ أمد بعيد في الحضارة الإسلامية، إلا أن الاتجاه نحو العولمة أدى إلى استخدام مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في الوقت الراهن بشكل واضح مقارنة مع المبادئ الإسلامية لحوكمة الشركات.

20- دراسة Zulkifli Hasan (2009م)[28]

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة حوكمة الشركات من المنظور الغربي والمنظور الإسلامي، حيث قام الباحث بإجراء مقارنة لخصائص حوكمة الشركات في النموذج الأوربي والنموذج الأنجلوسكي - كنموذجيين غربيين - والنموذج الإسلامي لحوكمة الشركات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النموذج الإسلامي لحوكمة الشركات له ملامحه الخاصة الفريدة مقارنة بالنموذج الأوربي والأنجلوسكي، فهو يجمع بين الشورى وقواعد الشريعة، ويحافظ على أهدافه الخاصة دون إهمال الرعاية الاجتماعية.

21- دراسة أبوبكر (2010م)[29]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تطبيق حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأسهم السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً إيجابياً لحوكمة الشركات لرفع كفاءة سوق الأسهم من خلال الآليات التي يتطلبها تطبيق نظام الحوكمة في الشركات، والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، والالتزام بحقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية لهم، والمسئوليات المناطة بمجلس الإدارة، ودور أصحاب المصالح؛ لذا أوصت الباحثة إلى ضرورة إلزام جميع الشركات في سوق الأسهم السعودي بتطبيق نظام حوكمة الشركات، وتوعية المساهمين بأهمية تطبيق نظام حوكمة الشركات لحفظ حقوقهم، وذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

---

(2) Zulkifli Hasan, "Corporate Governance: Western and Islamic Perspectives**, International Review Of Business Research Papers**,No 1, Vol 5, January2009,P:277-293.

(29) إلهام علوي أبوبكر، **دور تطبيق حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير**.(جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، 2010م)، ص: 1- 128.

ثامناً: تقسيم البحث

بناءً على طبيعة مشكلة البحث، وأهميته، وتحقيقاً لأهدافه، تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث رئيسة، على النحو الآتي:

- **المبحث الأول**: (الإطار العام للبحث): حيث اشتمل على المقدمة وطبيعة المشكلة وأهمية البحث وأهدافه، ومنهجيته وحدوده، بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بالبحث.
- **المبحث الثاني:** (الإطار العام لحوكمة الشركات من منظورإسلامي): وقد تناولت الباحثة فيه مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها في الفكر الإسلامي والفكر التقليدي، وأسباب تزايد الحاجة إليه، وأهداف تطبيقها، ودور هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية في تفعيل حوكمة الشركات.
- **المبحث الثالث:** (الحوكمة في القطاع المصرفي): وقد تم تخصيصه لدراسة مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة في القطاع المصرفي، ودور لجنة بازل في تعزيز الرقابة المصرفية، والنظر إلى واقع الحوكمة في القطاع المصرفي السعودي، ودور المصارف في تعزيز وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وأخيرا تم إلقاء الضوء على الحوكمة في المصارف الإسلامية.
- **المبحث الرابع:** (الدراسة الميدانية): تم تخصيص هذا المبحث لإجراء دراسة ميدانية لحوكمة الشركات على القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية. حيث تناولت فيه الباحثة مجتمع وعينة الدراسة، وأداة جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي، وأخيراً عرض ومناقشة نتائج الدراسة.
- **المبحث الخامس:** (الخلاصة والنتائج والتوصيات): خصص هذا المبحث لعرض خلاصة البحث، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى عدد من التوصيات، والبحوث المستقبلية المقترحة.